

رحب بضيوف الرحمن ووجه القطاعات المعنية بتوفير ما يحتاجون إليه

خادم الحرمين يؤكد توفير الرعاية للمواطنين الذين تم إخلاؤهم من الحدود مع اليمن

□ الرياض - «الحياة»

أكد مجلس الوزراء خلال الجلسة التي عقدت في الرياض أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تطهير الأراضي السعودية من المتسللين المسلحين، لافتاً إلى أن الدولة وفرت جميع الخدمات اللازمة والرعاية للمواطنين الذين تم إخلاؤهم من القرى الحدودية والنازحين كذلك، فيما أعرب خادم الحرمين الشريفين عن ترحيب المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً بحجاج بيت الله الحرام، متوجهاً بالشكر والثناء لله - عز وجل - على ما من به على هذه البلاد من شرف خدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما من حجاج ومعمرين يتوافدون من كل فج عميق لأداء الركن الخامس من أركان الإسلام وزيارة مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم. ووجه الملك عبدالله جميع القطاعات ذات العلاقة بخدمة حجاج بيت الله الحرام بضرورة توفير كل ما يحتاجه الحجاج من خدمات وتسهيلات، مشدداً على التفاني والحرص على أداء هذا الواجب تجاههم، لما في ذلك من الأجر والثواب والشرف العظيم للمملكة العربية السعودية ومواطنيها. وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة في بيانه لـ «وكالة الأنباء السعودية» عقب الجلسة أن الملك أطلع بعد ذلك المجلس على فحوى الرسائل والاتصالات والمشاورات التي تمت خلال الأسبوع الماضي، وثمن ما عبر عنه قادة الدول الشقيقة والصديقة من تضامن مع المملكة واستنكار للاعتداءات

اتفاقان مع قطر... وثالث مع رابطة العالم الإسلامي اعتماد وثيقة السوق الخليجية المشتركة

على حدودها من بعض المتسللين المسلحين وتأييد لما اتخذته من إجراءات لحماية أراضيها لصد المعتدين، مطمئناً الجميع إلى أن هذا الاعتداء تمت السيطرة عليه وتطهير أراضي المملكة من المتسللين ولله الحمد، كما أكد توفير الرعاية اللازمة ومختلف الخدمات للمواطنين الذين تم إخلاؤهم والنازحين من القرى التي تسلسل إليها المعتدون، واتخذت الجهات المعنية الإجراءات والتدابير اللازمة حفاظاً على سلامتهم ورعايتهم. وأوضح خوجة، أن المجلس استعرض بعد ذلك عدداً من التقارير حول تطورات الأوضاع في المنطقة والعالم، وثمن في هذا الشأن ما عبرت عنه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تضامن مع المملكة ودعم حقها في المحافظة على سلامة أراضيها وأمن مواطنيها وأن أي مساس بأمن واستقرار المملكة هو مساس بأمن وسلامة كل دول المجلس، وذلك خلال الاجتماع الثاني للمجلس الوزاري لوزراء خارجية دول المجلس الذي اختتم في الدوحة الأسبوع الماضي، وكذا ما أعربت عنه اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية في اجتماعها يوم الخميس الماضي بالجامعة العربية من تضامن مع السعودية في الحفاظ على سيادة وسلامة أراضيها وحقها المشروع في الدفاع عن أراضيها وحماية أمن مواطنيها. ورحب المجلس بنتائج

المنتدى السعودي - الشرق أفريقي، والذي شارك فيه إلى جانب المملكة سبع دول أفريقية، ويتطلع المجلس إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع هذه الدول بخاصة في مجال الاستثمار الزراعي. كما رحب مجلس الوزراء بتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة برئاسة رئيس الوزراء سعد الحريري، معرباً عن أمله بأن يكون في هذه الخطوة دعم قوي وتعزيز للوحدة الوطنية وتحقيق للأمن والاستقرار والرخاء للبنان الشقيق ومواطنيه، منوهاً بالجهود التي بذلتها الأطراف اللبنانية للاتفاق على تشكيل الحكومة. وجدد وقوف السعودية إلى جانب لبنان وشعبه في كل ما يسهم في تعزيز استقراره. من جهة أخرى، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٤٠/٦٤)، وتاريخ ٢٠/٧/١٤٣٠هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم، بشأن إقامة حوار استراتيجي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية تركيا الموقع عليها في مدينة جدة بتاريخ ١٤٢٩/٩/٢هـ (الموافق ٢٠٠٨/٩/٢) بالصيغة المرفقة بالقرار، وأعد مرسوم ملكي بذلك. ووافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب القطري حول مشروع مذكرة تفاهم، ورفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية. كما وافق المجلس على تفويض وزير الزراعة - أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب القطري حول مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الزراعي والثروة الحيوانية والسمكية بين السعودية وقطر، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، وذلك في إطار مجلس التنسيق ورفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية. ووافق المجلس على تفويض وزير الخارجية - أو من ينوبه - بالتباحث مع رابطة العالم الإسلامي، لإعداد مشروع (بروتوكول) ملحق باتفاق المقر بين حكومة المملكة العربية السعودية، ورابطة العالم الإسلامي، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ورفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات اللازمة. كما وافق المجلس على تطبيق قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ ٢٩، التي عقدت في مسقط بسلطنة عمان يومي ١٤٣٠/١/٢٠هـ في شأن اعتماد وثيقة السوق الخليجية المشتركة وفقاً للصيغة المرفقة بالقرار، على أن يتم تطبيق ما ورد في البند (سادساً) من هذه الوثيقة المتعلقة بتملك العقار،

بعد استكمال الإجراءات النظامية اللازمة لذلك، إضافة إلى موافقته على تطبيق قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ ٢٩ في شأن قيام الدول الأعضاء بإصدار الأدوات التشريعية الوطنية اللازمة لتنفيذ القرارات التي تصدر عن المجلس الأعلى، ابتداء من دورته الـ ٢٩ في موعد لا يتجاوز سنة من تاريخ إصدارها من المجلس الأعلى.

تعيينات بالمرتبتين ١٤١٥

وافق المجلس على تعيين متعب بن عبدالله بن غصاب المنديل على وظيفة مدير عام إدارة العمليات بالمرتبة الخامسة عشرة في وزارة الداخلية، وتعيين محمد بن عبدالله بن محمد الشبيحة على وظيفة وكيل الوزارة لشؤون الزراعة بالمرتبة الخامسة عشرة في وزارة الزراعة، وتعيين أحمد بن محمد بن عبدالعزيز المطوع على وظيفة وكيل الوزارة المساعد للشؤون القضائية بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة العدل، كما وافق على تعيين عبدالعزيز بن حسين بن سعد الحسين على وظيفة مستشار مالي بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وتعيين جابر بن محمد بن جابر الشهري على وظيفة وكيل مساعد لشؤون الثروة الحيوانية بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة الزراعة، إضافة إلى تعيين عبدالله بن محمد بن عبداللطيف العبد اللطيف على وظيفة مدير عام الشؤون الإدارية والمالية بالمرتبة الرابعة عشرة في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.



الملك عبدالله مترئسا جلسة مجلس الوزراء أمس. (واس)